الأمم المتحدة S/PV.4785

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٧٨٥**

الأربعاء، ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أرياس ....(أسبانيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
ألمانيا	السيدة آيويرسن
أنغولا	السيد أنطونيو
باكستان	السيد خالد
بلغاريا	السيد ريتشيف
الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
شيلي	السيد مونيوس
الصين	السيد جانغ يشان
غينيا	السيد بوبكر ديالو
فرنسا	السيد دلا سابليير
الكاميرون	السيد تشونغونغ أيافور
المكسيك	السيد أغيلار سنسر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد أولسون

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا عن الفترة الممتدة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (S/2003/688)

03-42177 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا عن الفترة الممتدة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (S/2003/688)

الرئيس (تكلم بالأسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السير جيرمي غرينستوك، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا.

تقرر ذلك.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد أدولفو أغيلار سنسر، رئيس البعثة في غينيا - بيساو ورئيس لجنة مجلس الأمن للجزاءات المتعلقة بسيراليون.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاورته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس نسخ لتقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا. وسيصدر هذا التقرير بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2003/688 في يوم الجمعة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

أعطي الكلمة الآن للسير جيرمي غرينستوك، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا.

السير جيرمي غرينستوك (تكلم بالانكليزية): كان امتيازا كبيرا لي أن أقود بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا. وقد حضر جميع الأعضاء الـ ١٥. وأعتقد أنها كانت تجربة شيقة لنا للغاية. وجميع أعضاء البعثة أسهموا في تلك التجربة.

إننا عملنا في خمسة مواضيع رئيسية هي: المسائل المحددة لغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبريا؛ كما رأينا عن كثب التقدم المحرز في حالة ما بعد الصراع في سيراليون. ولكن خلال الرحلة كنا نتابع موضوعا خامسا هو حالة غرب أفريقيا برمتها، وحاجة المجتمع الدولي وكل أسرة مؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها وبرامجها إلى توليد زخم جديد للدعم والمساعدة والشراكة مع غرب أفريقيا بغية البدء الآن بانتشالها من أدنى مستويات قائمة التنمية البشرية.

إننا نصدر اليوم تقريرا مفصلا عن زيارتنا، مع عدد من التوصيات تشمل هذه المواضيع الخمسة. ويحدوني الأمل في أن يؤخذ هذا التقرير وتوصياته مأخذ الجد لدى مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها والمجتمع الدولي نظرا لأن هناك توصيات لها آثار تتعدى أسرة الأمم المتحدة نفسها. والتقرير في مراحل إعداده النهائية. وهناك واحد أو اثنان من التغييرات التحريرية التي يتعين أجراؤها، بحيث أن الصيغة التي لدينا في الوثيقة S/2003/688 هي عمليا التقرير النهائي ما عدا بضع ألفاظ سيجري تغييرها.

ويذكر الأعضاء أن توقيت البعثة قد تغير من أواخر أيار/مايو إلى نهاية حزيران/يونيه. وذلك التأجيل نوقش في ذاك الوقت وعلمنا الأسباب التي دعت إليه. ويؤسفني أنه كان ضروريا، لكنني لا أعتقد - ولا أظن أن أيا من أعضاء

البعثة الآخرين قد شعر - بأن تغيير التوقيت كان له تأثير على ما تمكنا من تحقيقه. بل على العكس من ذلك، أعتقد أنه بتزامنه مع بدايات الذروة في حوادث ليبريا ومع التطورات خصوصا في غينيا - بيساو وكوت ديفوار، تمكنا من إحداث تأثير على التوقيت المنقح قد يكون أكبر من التأثير الذي كنا سنحدثه في توقيت أواخر أيار/مايو.

وليس أقله أننا عدنا إلى نيويورك بينما يقوم رئيس الولايات المتحدة بزيارة تاريخية لأفريقيا. ويحدوني الأمل في أن يتضافر الزخم الذي ولَّده ما عملناه وما نقدم تقريرا بشأنه - وخاصة الزخم الذي تولده تلك الزيارة الرئاسية الأمريكية - بينما ينعقد أيضا مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في مابوتو، للوصول إلى مرحلة جديدة من العمل الفعال بشأن التنمية الأفريقية التي تعود بفوائد في الأشهر والأعوام القادمة.

وفيما يتعلق بغينيا - بيساو، من دواعي سروري أن أحيل تلك المسألة الهامة إلى صديقي وزميلي، السفير أدولفو أغيلار سنسر، الذي كان دعمه البناء ورسائله القوية والواضحة في الاجتماعات التي عقدناها في غرب أفريقيا ميزة كبيرة للبعثة. وسننتظر ونسمع تقريره عن استنتاجاتنا بشأن غينيا - بيساو.

أما بالنسبة إلى كوت ديفوار، فقد أوصلنا رسالة لا لبس فيها مفادها أن تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسيس لا بد أن يكون أساس المرحلة القادمة للمصالحة الوطنية والزخم الجديد للتنمية في ذلك البلد. وأعتقد أن كلا من الحكومة والقوات الجديدة فهمتا أنه كانت لدينا تلك الرسالة البسيطة والقوية كما قامت بإيصالها بعثة متحدة في جميع الاجتماعات التي عقدناها مع الأطراف الفاعلة في كوت ديفوار.

ونحن وصلنا في وقت حصل فيه بعض الاضطرابات، وخاصة في أبيدجان. فقد أصدرت القوات الجديدة بلاغا في اليوم السابق لوصول البعثة تلغي فيه مشاركتها في نزع السلاح وتستدعي وزراء القوات الجديدة إلى قاعدهم، لكنها لم تنفذ تلك التهديدات. واجتمعت بنا وواصلت مناقشاتها مع ممثلي الحكومة. وبقي وزراؤها في أبيدجان والتقوا بالبعثة، مثلما فعل قادتها العسكريون.

ومنذ زيارتنا عجّل الرئيس باغبو من تدابير سن قانون العفو. وقد تم عرض هذا القانون على مجلس الوزراء في ٤ تموز/يوليه، ونأمل أن ينتقل إلى البرلمان هذا الأسبوع.

وقد نجحنا في التشجيع على إجراء حوار أوثق بين قوات الوطنيين المسلحين في كوت ديفوار (فانسي) والقوات الجديدة. وقد استمر الزعماء العسكريون لفانسي والقوات الجديدة في حوارهم بعد استقبالهم للبعثة في غرة تموز/يوليه. وإنه لمن الأنباء الطيبة جدا أن فانسي والقوات الجديدة أصدرت إعلانا لوضع نهاية دائمة للأعمال القتالية وتعهدا بتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسيس. ولا بد أن جميع أعضاء المجلس قد لاحظوا ذلك الحدث الهام في أبيدجان، خلال عطلة نهاية الأسبوع حيث ترأس الرئيس اجتماعا أعطى دفعة جديدة لتنفيذ ذلك الاتفاق.

وفيما يخص ليبريا حرصت البعثة على عدم الدخول في أي من تفاصيل المفاوضات التي قادتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (أكواس). وقد تشاورنا تشاورا وثيقا مع رؤساء الجماعة في أبوجا وأكرا قبل أن نجتمع مع جميع الأطراف الليبرية وأعضاء المجتمع المدني في زيارتين قمنا بهما لأكرا. وفي هذه الاجتماعات أبلغنا الطرفين بشدة بضرورة احترام وقف إطلاق النار والتفاوض بحسن نية واحترام حق الشعب الليبري ووضع شرط أن يكون الشعب الليبري مقدم على أية أولوية تحزبية. ثمة مسائل هنا - تتعلق بحقوق

الإنسان والقانون الإنساني الدولي ووصول الإغاثة الإنسانية واللاجئين والأشخاص المشردين والنساء والأطفال وتجنيد الأطفال الجنود – طلبنا من كل طرف أن يواجهها على نحو عاجل، لأن ظروف المدنيين الليبريين من أسوأ الظروف التي عرفتها حالات الصراع في العالم المعاصر.

ونأمل أن هذه الرسائل سيكون لها بعض الأثر. لقد استؤنفت المحادثات بين الأطراف في أكرا في ٧ تموز/يوليه وهي مستمرة على مستوى أدنى من مستوى رئيس وفد نظرا لدعوة بعض كبار المسؤولين إلى موبوتو للكلام أمام اجتماع رؤساء دول أو حكومات قمة الاتحاد الأفريقي. لكن هناك حركة هناك. والجنرال أبو بكر نفسه – وهو الميسِّر – ذهب إلى موبوتو. وهو ووزير الخارجية الغاني، السيد أكوفو – أدو، يشعران بالامتنان للعمل الذي قمنا به لتشجيع الزخم بين الطرفين ودعم عملية التيسير التي يقوم بها الجنرال أبو بكر.

والواقع أننا شعرنا بالدهشة إزاء وحدة وصدق عاطفة الدعوة التي أصدرتها فئات المجتمع المدني والأطراف السياسية الحاضرة في أكرا، لصالح التدخل الدولي في ليبريا. وأعتقد أيضا أن جميع أعضاء البعثة يأملون في أن تستجيب بسرعة لذلك النداء ليس فحسب الأكواس بل أيضا الأمم المتحدة والدول الأعضاء المعنية. ونأمل أن تتضمن هذه الاستجابة تقديم المساعدة لأي قوة تابعة للأكواس يقررها رؤساء دول غرب أفريقيا، ونأمل أن يتحقق دعم دولي أوسع أيضا. ولكن من الواضح أن تنفيذ وقف إطلاق النار والمتطلبات الأساسية لاتفاق سلام بين الأطراف ستكون متطلبات ضرورية من أجل الوزع الناجح لقوة دولية. ونأمل في أن يتحقق تقدم سريع في هذه المجالات.

وبالطبع لقد سئلنا كثيرا عن الرئيس تايلور نفسه، بعد الاتهام الذي وجِّه إليه من جانب المحكمة الخاصة. والبعثة أوضحت نهجها الأساسي في هذا الخصوص ألا وهو أننا ندعم المحكمة وأننا نؤيد تأييدا قاطعا مبدأ عدم إفلات المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. لقد جعلنا ذلك واضحا لدى زيارتنا المحكمة الخاصة في سيراليون. والرئيس أوباسانغو أعرب عن نيته في استقبال الرئيس تايلور في نيجيريا، بيد أننا أوضحنا أنه ليس من اختصاص البعثة – وربما ليس من اختصاص مجلس الأمن أيضا التورط – في قرارات سياسية معينة في المنطقة.

وعندما زرنا سيراليون قدمنا التهنئة للرئيس كباح وأعضاء حكومته على التقدم المحرز منذ آخر زيارة لنا كبعثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. لكننا جميعا لاحظنا وأحطنا أيضا من جانب الفريق الممتاز لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون برئاسة السيد أدينيجي الممثل الخاص للأمين العام، بأنه لا يزال هناك شوط طويل نقطعه في سيراليون قبل أن يتحقق استقرار يكتب له البقاء وسلام وأساس لتطور جديد في ذلك البلد. هناك عمل ينبغي القيام به في مجالات الألماس وتدريب ونشر قوات الشرطة والقوات المسلحة الجديدة. وسيتعين على المجلس اتخاذ قرارات متأنية بشأن سحب قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وتدريج ذلك مع إحراز تقدم من جانب السيراليونيين أنفسهم في مجال تطوير مؤسساتهم وإحراز التقدم.

وفيما يخص منطقة غرب أفريقيا برمتها، التي آمل أن تحظى باهتمام مستدام من جانب المجلس ومن جانب أجزاء أخرى في الأمم المتحدة نتيجة بعثتنا وتقريرنا، أقول إن المشاكل دون الإقليمية ضخمة وقد أدرجناها في تقريرنا. وقد لمسنا تصميما كبيرا بين الحكومات وفي الأكواس على معالجة هذه المشاكل. لكن لا شك في أن نقص مواردها يغل قدرتها على تحقيق ذلك. وترى البعثة أنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لمساعدتها. إذ لا يمكننا أن نطلب من

غرب أفريقيا أن تأخذ زمام المبادرة في حل مشكلاتها ثم نتوقع منها أن تتحمل التكلفة المالية لذلك كله. وعلى سبيل المثال، لو أن هناك عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في كوت ديفوار، في مقابل الجهود التي يبذلها الأيفوريون أنفسهم، لاشتركنا جميعا في تكلفة تلك العمليات. بالطبع لا إلزام على أحد بأن يدفع لبعثة الأكواس في كوت ديفوار، لكن إذا لم تقدم تبرعات لها فستنضب أموالها بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. وثمة صعوبات مماثلة يمكن أن تواجه أي قوة تابعة للأكواس في ليبريا.

وبالمثل إذا أردنا أن تنمي الأكواس قدرتها وأن تصبح مؤسسة أكثر فعالية في التصدي للمشكلات دون الإقليمية – والكثير منها، مثل مشكلات نزع السلاح والمرتزقة والأسلحة الصغيرة والخفيفة، يتطلب قيادة أساسية من المنطقة دون الإقليمية حتى وإن كانت تحظى بدعم الأمم المتحدة – لا بد أن نقدم لها المزيد من الدعم لتمويل الأمانة العامة للأكواس وتحقيق ترابط وتنسيق مع مكاتب الأمم المتحدة ولا سيما مكتب الممثل الخاص لغرب أفريقيا، وتحقيق روابط أوثق مع مجلس الأمن وتبادل منتظم للمعلومات. وقد اقترحت البعثة ضرورة قيام الممثل الخاص ولد عبد الله بدراسة من أجل التحديد الدقيق لنوعية الدعم اللازم في هذه المجالات.

ونحن نعتقد أن تنسيق الأمم المتحدة في المنطقة يتحسن تحسنا مطردا. لقد حققنا بداية طيبة عندما قام الأمين العام بتعيين نائب للممثل الخاص في سيراليون، هو السيد الان دوس، ليجمع بين عمل نائب الممثل الخاص للحكم الرشيد والاستقرار وعمل الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيد أن هذا الدرس لا بد أن يمتد إلى نطاق أوسع وينبغي تحسين الاتصال بين بعثات الأمم المتحدة ومكتب غرب أفريقيا بغية إيجاد نهج متماسك إزاء المشكلات دون الإقليمية. وتقريرنا يتضمن عددا من التوصيات في هذا الصدد وأرجو أن تحظى بالمتابعة.

أخيرا، وحيث كانت هذه البعثة بعثتي السابعة والأخيرة، أود أن أتكلم بشأن بعثات مجلس الأمن. في هذه البعثة، مرة أخرى أسعدنا جدا أن نعمل بشكل وثيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بزيارتنا لغينيا – بيساو. وكان أمرا صحيحا وجيدا أن تُدمج على نحو سليم وجهات نظر ذلك المجلس مع وجهات نظر بعثة مجلس الأمن، مما أبرز العلاقة القائمة بين الأمن والتنمية – وهي علاقة ينبغي أن يطورها المجلسان كلاهما.

وأعتقد أن لبعثاتنا أثرا حقيقيا. ولقد أسعدني على وجه الخصوص أنه في حزيران/يونيه، قادت فرنسا والمملكة المتحدة البعثتين الموفدتين إلى أفريقيا – إلى منطقة البحيرات الكبرى وإلى غرب أفريقيا. وأعتقد أن تعاوننا أمر سليم وجيد لأفريقيا، والسفير دلا سابلير وأنا مسروران جدا لأنه بعد أسبوع سيزور وزيرا خارجيتي بلدينا معا منطقة البحيرات الكبرى وسيدفعان التعاون البريطاني – الفرنسي في القارة قُدما.

وأعتقد أن اجتماعاتنا مع الرؤساء الأفارقة موضع تقدير وأنها فعالة. ونحن بحاجة إلى توخي الحذر بالنسبة للأعداد المشاركة في هذه البعثات؛ ولقد استمع المجلس إليّ وأنا أتكلم بشأن هذا الموضوع. وأعتقد أنه أمر ممتاز عندما يكون المجلس بأكمله ممثلا، ولكننا نحتاج أحيانا إلى تقسيم أنفسنا إلى مجموعات أصغر حتى يمكننا الدخول في مفاوضات حقيقية وسرية مع مسؤولين كبار جدا وتقديم رسائل صريحة ومباشرة. وآمل أن يحتفظ المجلس دائما بالمرونة في هذا الصدد، وبتفهم الأعضاء الذين لا يشاركون دائما في اجتماعات معينة.

وفي هـذه البعثـة، قـام جميـع أعضائـها بدورهـم في إنجاحـها، وأود أن أشكرهم جميعا. لقـد كـان العمل شـاقا؛ و لم أهاون في هذا الأمر. ولكني أعتقد أننا أثبتنا تفانينا الجاد في تحقيق أهداف البعثة - وفي تنمية غرب أفريقيا - وأعتقد أن ذلك كان النجاح الرئيسي للبعثة. وأتقدم أيضا بخالص الشكر إلى الأمانـة العامـة. بالإضافـة إلى ذلـك، نعـرب عـن شكرنا على كل الدعم الذي تلقيناه ميدانيا في هذه البعثة من أسرة الأمم المتحدة ومن الحكومات ومن سفاراتنا بالذات. لقد كان جهدا جماعيا ضخما. وسارت الأمور بلا مشاكل تقريبا، وألتمس العذر مرة أخرى من ممثل بلغاريا على تلك المشكلة.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): أشكر السفير غرينستوك على بيانـه. وباسـم المجلـس، أود أن أعـرب عـن الامتنـان والتقدير لجميع أعضاء البعثة، التي قادها السفير غرينستوك بكفاءة كبيرة، على الطريقة التي نفذوا بها مهمتـهم الهامـة بالنيابة عن المجلس.

أعطي الكلمـة الآن للسـيد أدولفـو أغيـلار سنسـر، رئيس بعثـة غينيـا - بيسـاو ورئيـس لجنـة الجـزاءات المعنيـة بسيراليون التابعة لمجلس الأمن.

السيد أغيلار سنسر (تكلم بالأسبانية): حيث أن هذه المرة هي الأولى التي آخذ فيها الكلمة منذ تولت أسبانيا رئاسة مجلس الأمن، أود أن أهنئكم، سيدي، على الطريقة التي نظمتم بها أعمال المجلس لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر وفد الاتحاد الروسي والسفير سيرجيو لافروف على الطريقة التي أدارا بها أعمال المجلس، حتى في غياب الكثيرين من أعضائه، الذين كانوا على سفر أغلب فترة رئاسة الاتحاد الروسي. كما أود أن أشكر السفير جيرمي غرينستوك والأعضاء الآخرين في البعثة الموفدة إلى غرب أفريقيا على الثقة والدعم اللذين قدموهما إلى الوفد المكسيكي حتى نتمكن من قيادة أعمال مجلس الأمن فيما يتعلق بالبعثة الموفدة إلى غينيا - بيساو.

لقد تميزت البعثة الموفدة إلى غينيا - بيساو بسمة خاصة، إذ كانت بعثة مشتركة أو متلازمة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فلقد أتاح ذلك لنا، بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن وممثلين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الفرصة لكي ندرك من منظور مشترك المشاكل والظروف المقلقة جدا التي تعيشها غينيا - بيساو، ولنتبادل وجهات النظر ونعزز آلياتنا للتعاون والتنسيق والتكامل. وفي حالة غينيا - بيساو، أقام ذلك شراكة استراتيجية حقيقية بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وكانت هذه أيضا الفرصة الأولى لكلتا الهيئتين للعمل معا في الميدان، كل واحدة من منظورها وولايتها. ومن خلال ذلك، وجدنا أفقا واسعا جدا للعمل التكميلي بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، خاصة في التصدي للمشاكل في مجالات التنمية الاقتصادية والأمن والسلم في أفريقيا.

لقد وجدنا بلدا وسط أزمة اجتماعية خطيرة ومؤشرات مثيرة للقلق، وهو ما يدلل على انتكاسة تؤثر على أغلبية سكان غينيا - بيساو فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية وإمكانية توفير الحد الأدنى من ظروف العيش الكريم. ولقد واجهنا ذلك الواقع الاجتماعي - الاقتصادي المرير بوصفه عاملا إنسانيا، بل وبوصفه أيضا عاملا أمنيا. فأمن البلاد والمنطقة سيعتمد على القدرة على حل مشاكل السكان الاجتماعية - الاقتصادية وعلى التعاون الدولي الذي يتوفر لتلك المهمة.

ولكن ذلك مرتبط على نحو وثيق بحقيقة أن هناك أيضا وضعا سياسيا حرجا. فثمة عملية إعادة بناء سياسي لما بعد الصراع في غينيا - بيساو تمضي قدما بطريقة ضعيفة وحتى متقلبة. ويتطلب ذلك وجود التزام واضح من سلطات البلد ودعم واضح من المجتمع الدولي فيما يتعلق بالعملية السياسية. ويجب أن يفضي ذلك، في مرحلة أولية، إلى انتخاب ممثلين برلمانيين تشريعيين يجعلون من الممكن إعادة تشكيل الترتيبات السياسية والإحياء الكامل لسيادة القانون.

ووجدنا أيضا أنه، نظرا لمجموعة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والعوامل السياسية، توجد مخاطر قد تكون وشيكة تتمثل في عدم الاستقرار والعنف ما لم يتم التصدي لها بالشكل الملائم. ويمكن لتلك المخاطر أن تفضي إلى انهيار المؤسسات.

ووجدنا قوات مسلحة أثبتت التزامها بالعملية الديمقراطية واحترامها للمؤسسات والنظام الدستوري وأعادت التأكيد عليها، ولكنها أيضا قوات مسلحة تعيش حالة من الفقر المدقع، وهو ما يجعل الوضع متفجرا. إنه جيش ضعيف الإمدادات وسيئ التجهيز ولا يحصل حتى على رواتب منتظمة، وكل ذلك يسهم في إيجاد حالة من الغموض.

ونرى أن الأوضاع اللازمة للسلم والأمن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعملية السياسية وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنها تمثل واقعاً هو جزء من سياق إقليمي أوسع نطاقاً. وسيكون لما يحدث في غينيا - بيساو أثر كبير على أوضاع السلام في منطقة غرب أفريقيا التي انتابها بالفعل عدم اليقين والضعف. لذا سيتعين أخذ الأحداث في غرب أفريقيا في الاعتبار بقدر شديد من الجدية لدى تقييم مستقبل الاستقرار في غينيا - بيساو.

وقد أوضح التكامل بين رؤى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن ما يضطلع به التعاون الدولي من دور حاسم في التنمية. ونحن مقتنعون بضرورة تعزيز الشراكة بين غينيا - بيساو والمجتمع الدولي على أساس المعايير التي حددها الفريق العامل التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي يترتب عليها التزام نشط من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبلدان المانحة.

ولكننا ندرك أن هذا الالتزام النشط لا يمكن أن يؤدي إلى تحسن الأوضاع في غينيا - بيساو أو زيادة تدفق الموارد إليها ما لم تتوافر من جانب السلطات والمجتمع بصفة عامة دلائل واضحة أو مؤشرات لا غموض فيها على المضي نحو تعزيز العمليات السياسية والحريات وسيادة القانون. وقد وصلنا إلى هذه النتيجة وأجرينا تقييمنا بعد أن تكلمت البعثة مع سلطات هذا البلد، بما فيها قواته المسلحة. وتكلمنا مع أفراد الأمم المتحدة، والتقينا هناك بفريق قوي للغاية له رؤية واضحة لما يجري في غينيا - بيساو، بقيادة تتسم بقدر عظيم من المقدرة والكفاءة والحرص ووضوح الرؤية من جانب ممثل الأمين العام السيد ديفيد ستيفن، الذي يحظى باحترام ومصداقية كبيرين لدى جميع قطاعات المجتمع والسلطات.

كما تكلمنا مع جميع الأحزاب السياسية، وأحطنا علما بالانقسامات العميقة القائمة داخل تلك المنظمات السياسية، وقد حثثناها على العمل المشترك حتى يتسنى الاضطلاع بالعملية الانتخابية السياسية في أفضل الظروف الممكنة. وعملنا أيضا، بطبيعة الحال، مع المجتمع المدني.

ورأينا في واقع الأمر مجتمعا تواقا إلى التغلب على ما واجهه من انتكاسات وإلى أن ينظم نفسه من الوجهة

السياسية، مجتمعا لديه الاستعداد والرغبة لاستخدام حرياته ولأن يبني من خلالها التفاهم والوئام، حتى يمكن حل الصراعات على السلطة عن طريق الوسائل السياسية، وذلك باستخدام القنوات الديمقراطية وضمن إطار دستوري.

ومن ثم فقد كانت البعثة ترمي قبل كل شيء إلى كفالة أن يكون الحوار مع السلطات واضحا للغاية فيما يتعلق بضرورة إحراز تقدم في العملية السياسية وإجراء انتخابات في المستقبل القريب. فلم يكن قد تحدد موعد لإجراء الانتخابات عندما وصلنا إلى غينيا - بيساو، وهذه مسألة أشرنا إليها وأكدناها للسلطات على أمل أن نتمكن قبل رحيلنا من الحصول على التزام بعقد هذه الانتخابات. كما أكدنا أيضا ضرورة كفالة طابع المشاركة في العملية السياسية في ظل أوضاع من الحرية، تتيح لكافة القوى السياسية في البلد الفرص كاملة لممارسة حقوقها وحرياتها. ونحن في انتظار عملية سياسية تتمتع بالمصداقية تشكل نقطة البداية لتسوية سياسية جديدة في هذا البلد.

ثانيا، أكدنا كذلك الحاجة إلى توفير السلامة الكاملة للنظام القانوني، وبصفة أساسية فيما يتعلق بحقوق الأشخاص الأساسية وحقوق الإنسان والحقوق المدنية وحرية التعبير، وإنما أيضا فيما يتعلق بسيادة القانون في سياق أداء المؤسسات لوظائفها. ونشدد على وجوب الاضطلاع بالتزامات محددة إزاء استعادة مشروعية القضاء وإعلان الدستور.

ونرى في إطار هذه الشواغل التي أعرب عنها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أنها تقترن بعامل مصاحب، وهو أن يتعهد المجتمع الدولي والبلدان المانحة بالتزامات جلية تقترن اقترانا فعالا بهذه العملية، ولا سيما العملية السياسية، وذلك بإتاحة القدرات التقنية عن طريق الأمم المتحدة وبإتاحة الموارد من البلدان المانحة حتى يتسنى المضي قدما في العملية الانتخابية.

كانت الرسائل والالتزامات والمنطلقات التي تحدثنا بشأنها تتمثل في ذلك. وتمخضت البعثة عن نتيجة مشجعة، ولكننا رحلنا ولدينا بعضا من الشواغل وبعضا من الشكوك. واستطعنا أول الأمر في حوارنا مع السلطات أن نكفل التزامها أمام مواطنيها والقوى السياسية بعقد الانتخابات، كما توقع الرئيس كومبا يالا في تشرين الأول/أكتوبر، ولكننا حصلنا الآن على موعد محدد. فقد أعلن عقب رحيلنا بفترة وجيزة أن السلطات على استعداد لإجراء الانتخابات في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر.

وكانت ثمة دلائل واضحة من قِبل السلطات على أنها سوف تحترم نتائج العملية الانتخابية أيا كانت احتراما كاملا، وأنها ستعمل في ظل الأوضاع والتسويات السياسية المنبثقة عن تلك النتائج الانتخابية.

وأكدت لنا السلطات أيضا أنها ستحترم التزامها بالعمل مع الجمعية متى تم تشكيلها في إصدار الدستور على النحو الذي يقرره ممثلو الشعب، وفي حل مسألة تكوين المحكمة العليا ومسألة السلطات المنوطة بها والرئيس ونائب الرئيس.

فغينيا - بيساو تمر بمفترق طرق كما ذكرت سابقا. وإذا حدثت مصالحة وتفاهم سياسي على احترام الحقوق والحريات التي يتطلع إليها جميع المواطنين، فسوف ينطلق هذا البلد على الطريق المؤدي إلى الاستقرار والسلام، ومنه إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو الطريق الذي لا طريق سواه لتحقيق الوئام والتفاهم.

غير أنه إذا لم يحدث هذا في غضون الأشهر القليلة المقبلة، فالخطر الكامن يتمثل في حدوث المواجهة السياسية،

وانهيـــار النظـــام، وزعزعـــة المؤسســات، والعنـف الــذي يدعـو للأسـف، ومـا لذلـك مـن تداعيـات بالنسـبة للمنطقـة برمتها.

لذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يُشعر بوجــوده وأن يمتثـل لالتزامـه بالتعـاون خـلال الأشـهر السـابقة علـى العملية الانتخابية. وسيكون لهذا الأمر أهمية حيوية من أجل تجنب وقـوع كارثـة. وكمـا جـاء في تقريرنـا، سـوف يـؤدي مجلس الأمن والإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا حاسما في تفادي الصراع الذي يمكن أن يندلع إذا لم نتخذ التدابير المناسبة.

ولا بـــد للمجلس من أن يلـــزم جانـــب اليقظـة. فـلا يسـعه أن يغفـل عـن الحالـة أو أن يظـل سـلبيا في أثنـاء الأسـابيع والأشـهر المقبلـة. ومن هنـا أوصـت البعثـة بـأن يظـل المجلس والأمانـة العامـة مــن الآن وحــتى موعـد الانتخابـات، واسـتنادا إلى تقريـر يقدمـه الأمـين العـام في المسـتقبل، علـى اتصـال مستمر لكـي يتواجـدا ويقدمـا الدعـم لمجتمع غينيـا - بيساو وسلطاها في العملية السياسية المقبلة.

وأود أن أختتــم بالتشـديد مـرة أخـرى علـى النـداء العاجل الذي توجهه بعثة مجلس الأمن في تقريرهـا إلى البلدان المانحة بأن تدعم هذه العمليات.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بـالإعراب عـن الشـكر لجميع أعضاء البعثة، وللأمانـة العامـة، وبخاصـة لبعثـة المملكـة المتحـدة وفانيسـا هـاو - جونـز وللسـفير غرينسـتوك، علـى الدعـم الـذي قدمـوه لنـا كيمـا نتمكـن مـن القيـام بالمهمـة الـتي خولنـا بهـا في غينيـا - بيسـاو. ولم يكـن بوسـعنا تنفيـذ ولايتنـا بنجـاح مـن دون الدعـم الـذي قدمـه لنـا السـفير غرينسـتوك والتخطيـط والإعـداد لعقـد اجتماعـات البعثـة. وأعـرب عـن الشـكر أيضـا لأعضـاء الفريـق الاستشـاري المخصـص بشـأن غينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذين شاركوا في هذه البعثة، بقيـادة السـفير كومـالو، ممثـل جنـوب أفريقيـا، علـى تعـاونهم وتحليـهم بـروح المشـاركة، وعلـى البيانات التي أدلوا بها والمقترحات والنصائح التي قدموها.

الرئيس (تكلـم بالأسـبانية): أشـكر السـفير أغيـلار سنسـر علـى العبـارات الرقيقـة الـتي وجههـا إلي. وأود باسـم المجلس أن أعرب عن امتناننـا لـه أولا علـى رئاسته للبعثـة عـن طيب خاطر، وثانيا على رئاسته لها بفعالية.

لا يوجـد متكلمـون آخـرون في قـائمتي. بهـذا يكـون مجلس الأمـن قـد اختتـم المرحلـة الحاليـة مـن نظـره في البنـد المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.